

## الإمارات تعد قانونا يسمح بملكية أجنبية 100٪

وكالات: قال وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري إن «الإمارات العربية المتحدة بلغت مرحلة متقدمة في وضع مسودة قانون للاستثمار الأجنبي يسمح للأجانب بتملك 100٪ من الشركات في بعض القطاعات». وذكر الوزير أن «الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في البلاد زادت 25٪ إلى 13 مليار دولار في 2014». ولم يحدد المنصوري، القطاعات التي ستسمح فيها الحكومة بملكية أجنبية كاملة للشركات في إطار القانون المقترح، الذي تعكف على إعداده منذ سنوات. وبموجب القواعد الحالية، يجب على الشركات الأجنبية الراغبة في الملكية الكاملة أن تعمل في إحدى المناطق الحرة الكثيرة بالإمارات. أما خارج هذه المناطق فيتعين أن تكون الشركة مملوكة بحصة أغلبية لمواطن إماراتي.

## «الوطني» ضمن تحالف مصرفي لتمويل «أرامكو» بـ10 مليارات دولار

وأوضحت أن هامش التسهيلات بالدولار الأميركي بلغ 12 نقطة أساس عن تسهيل الـ5 سنوات، و10 نقاط أساس عن تسهيل السنة الواحدة، مبيّنة أن هامش تسهيلات المراجعة بالريال السعودي بلغ 11 نقطة أساس عن تسهيل الـ5 سنوات، و9 نقاط أساس عن تسهيل السنة الواحدة.

وأضافت أن المشاركين في شريحة التسهيلات بالدولار الأميركي هم: بنك الصين، وسيتي بنك إن. آيه، ودويتشه بنك، وبنك إتش إس بي سي، وبنك جي بي مورغان تشيس إن. آيه، وبنك ستاندرد تشارترد، ومجموعة سوميثومو ميتسوي المصرفية، وبنك طوكيو - ميتسوبيشي يو إف جي، بصفته مدير استقبال العروض والمرتبين الرئيسيين المعينين، وبنك بي إن بي باريبا، وبنك كريدتي أجريكول، وبنك ميزوهو المحدودة، وآر بي سي كابيتال ماركيتس بصفته المرتب الرئيسيين للتسهيلات، وبنك أبوظبي التجاري، ومجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية، وبنك الخليج الدولي، وبنك أبوظبي الوطني، وبنك الكويت الوطني، وشركة نورثون ترست، وبنك سوسيتيه جنرال بصفته مرتب التسهيلات.

وقعت «أرامكو السعودية» اتفاقية تسهيلات ائتمانية احتياطية متجددة بقيمة 10 مليارات دولار، مع 27 مؤسسة مالية محلية وإقليمية ودولية، وذلك كجزء من استراتيجية الشركة للحفاظ على مرونتها المالية.

وبحسب بيان للشركة تحل هذه الاتفاقية الجديدة، محل الاتفاقية القائمة الموقعة في نوفمبر 2010 بقيمة 4 مليارات دولار. وأشارت الشركة في بيانها إلى أن هذه التسهيلات البالغ مجموعها 10 مليارات دولار توزع على شريحتين بالدولار الأميركي والريال السعودي وفقا للآتي:

(أ) 7 مليارات دولار، منها 6 مليارات دولار تسهيل لمدة 5 سنوات مع خيار للتمديد مرتين لمدة سنة واحدة في كل مرة، ومليار دولار على هيئة تسهيل قابل للتجديد سنويا. (ب) 11,25 مليار ريال تسهيلات مرابحة بالريال السعودي (3 مليارات دولار)، منها 7,5 مليارات ريال (ملياري دولار) على هيئة تسهيل مدته 5 سنوات مع خيار للتمديد مرتين لمدة سنة واحدة في كل مرة، وتسجيل يبلغ 3,75 مليارات ريال (مليار دولار) قابل للتجديد سنويا.

## «هيئة الاستثمار» تشارك في زيادة رأسمال «جي بي جي» بـ50 مليون دولار

حصص 25٪ في الوحدة التي أسستها جاس ناتورال في أكتوبر الماضي في إطار خططها للتوسع خارجيا. وأضافت جاس ناتورال في بيان أن هذه الخطة تشمل على المدى المتوسط امتلاك 4000 وحدة إضافية بواقع خمسة غيغات، وذلك بصفة أساسية في أسواق مثل أميركا اللاتينية وآسيا.

مريد - رويتزن: قالت مجموعة جاس ناتورال الإسبانية للطاقة إنها ستتحالف مع الهيئة العامة للاستثمار الكويتية لتطوير الأنشطة الدولية للمجموعة من خلال شركة يوليوال باور جنيريشن (جي.بي.جي) التابعة لها. وقالت جاس ناتورال إن الهيئة العامة للاستثمار ستشارك في زيادة رأسمال جي.بي.جي بواقع 50 مليون دولار وستأخذ



أغلب الأسواق الخليجية أغلقت على ارتفاع بعد أداء متذبذب وسوق أبوظبي أكثر الراجين

انخفاض حدود 1,2٪. ارتفع سوق قطر المالي بنسبة 0,8٪ من خلال مكاسب 98 نقطة. وسوق مسقط حقق مكاسب 0,4٪ على وقع 26 نقطة أضافها لمكاسبه السابقة ليصل إلى 6214 نقطة. تحسول سوق دبي من الانخفاض خلال التعاملات إلى الارتفاع قبل الإقفال بـ0,2٪. مكاسبه السابقة ليصل إلى 3444 نقطة. تراجع سوق البحرين بشكل طفيف بـ0,4٪ محققا 4,4 نقاط خسائر ليصل إلى 1454 نقطة.

الاستثمارية جاءت بفضل تسويات وإعادة هيكلة وانخفاض للمخصصات وهو امر مازال يضغط على السوق وعلى النمو المستدام لهذه الشركات. وأنهت أسواق الخليج تعاملات أمس على النحو التالي: شهد سوق أبوظبي أعلى ارتفاع بـ1,4٪ بتحقيق 61 نقطة لمكاسبه السابقة ليصل إلى 4431 نقطة. تذبذب أداء السوق السعودي بين ارتفاع تارة وانخفاض تارة أخرى، ولكن بنسب محدودة وأقل على

## السوق الكويتي يعاني من ضغط النتائج غير المتكررة



التصريف بمجرد أي ارتفاعات سعرية تتحقق، وتجاهل المستثمرين المعطيات الإيجابية المتمثلة في زيادة التوزيعات النقدية للبنوك وكثير من الشركات سواء الكبيرة أو المتوسطة والصغيرة، فضلا عن زيادة الأرباح المحققة في 2014 مقارنة مع 2013 بنسبة نحو 12٪ حتى الآن، وسقط توقعات بزيادة النسبية في ظل عدم كشف نحو 40 شركة عن نتائجها لـ 2014. وحسب اتصالات أجرتها «الأنباء» مع محللين ماليين، رأوا أن أغلب النتائج الإيجابية سواء في البنوك أو الشركات

## البنك يتمتع بحقوق امتياز قوية للأفراد ويمتلك حصة تزيد على 20٪ من أصول النظام المصرفي المحلي

## «موديز»: «بيتك» يتمتع برسملة قوية محليا وعالميا

**اليوم بدء توزيع منحة «بيتك»**

أشار بيان صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى أن الشركة الكويتية للمقاصة ستبدأ اعتبارا من اليوم الثلاثاء 31 مارس توزيع أسهم المنحة التي قررتها الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 16 مارس، بنسبة 10٪ من رأس المال، والبالغ عددها 433185090 سهما، على المساهمين المقيدين في سجل المساهمين في 25 مارس، وسيتم ادراج اسهم المنحة مباشرة في حساب المساهمين الذين لديهم رصيد اسهم بحساب التداول، أما الذين ليس لديهم رصيد فستقوم شركة المقاصة بإدراج اسهم المنحة الخاصة بهم في سجل المساهمين مباشرة.

وأوضح البيان انه بموجب توزيع اسهم المنحة يصل رأسمال «بيتك» إلى 476503599 دينار، «أرسملة» وستة وسبعون مليوناً وخمسمائة وثلاثة ألفا وخمسمائة وتسعة وتسعون دينارا موزعة على أربعة آلاف وسبعمئة وخمسة وستون مليوناً وخمسة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمان وتسعون سهما، قيمة كل سهم مائة فلس، وجميعها أسهم نقدية. وكانت الجمعية العامة العادية وغير العادية قد أقرت في اجتماعاتها الأخيرة البنود في جدول الاعمال التي شملت 16 بنداً، وأقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 15٪ أي 15 فلساً لكل سهم، للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة، وتوزيع أسهم منحة للمساهمين بنسبة 10٪ من رأس المال، للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم.

**ودائع «بيتك» حققت ارتفاعاً بـ6 نقاط**

ذكرت «موديز» أن ودائع بيت التمويل الكويتي حققت ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 6 نقاط بعد أن وصل إلى مقارنة بتقييم الملاءة المالية البانك b1، ويعكس ذلك صحة توقعاتنا بأن هناك احتمالات كبيرة للحصول على الدعم الحكومي إذا دعت الحاجة، أن نظرتنا هذه مبنية على ما يلي:

- 1- الأهمية النظامية لبيت التمويل الكويتي داخل الكويت نظرا لحصته السوقية المحلية (أكثر من 20٪ من الأسهم) وقاعدة ودائع الأفراد الكبيرة وموقفه كبنك إسلامي عالمي.
- 2- امتلاك جاس حكومية كويتية حاصلة على تصنيف (Aa2) حصة تبلغ في مجموعها 49٪ في بيت التمويل الكويتي.
- 3- السجل الطويل الحافل للسلطات الكويتية والشفافية التي تحيط بتقديم الدعم إلى البنوك المتعثرة. ونظرا للإعلان العام الذي صدر مؤخرا عن الهيئة العامة للاستثمار (الذراع الاستثمارية للحكومة الكويتية) عن اعترافها ببيع حصتها البالغة 25٪ في البنك فإننا سنراقب تطور ملكية الهيئة العامة للاستثمار وأثرها على البنك لإعادة تقييم افتراضات الدعم وحل مسأله ومساهلة ومعرفة مع الوضع في البنك.

9,6٪ كما في ديسمبر 2012 بالبنك وتبين ثقة المساهمين بالبنك، إضافة إلى الاحتفاظ بالأرباح فقد كان هناك أسلوب آخر فعلا ولقيل المخاطر بالنسبة لتخصيص رأس المال حيث أدى إلى المحافظة على معدلات رأس المال القوية عند 12,9٪ كما في ديسمبر 2014. تتصل مقاييس الرسملة هذه إلى نسبة مقبولة تبلغ حوالي 9٪ من المتوسط المحلي و12٪ من المتوسط بالنسبة للبنوك العالمية التي تم تصنيف الملاءة المالية لديها b1.

ويقوم البنك بتمويل 63٪ من أصوله وذلك بودائع تكون عادة وقفا لعقود قصيرة الأجل في طبيعتها ولكن تتجدد في تواريخ استحقاقها. وبالنظر إلى وثائقها ألفا وتسعمائة وثمان وتسعون سهما، قيمة كل سهم مائة فلس، وجميعها أسهم نقدية. وكانت الجمعية العامة العادية وغير العادية قد أقرت في اجتماعاتها الأخيرة البنود في جدول الاعمال التي شملت 16 بنداً، وأقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 15٪ أي 15 فلساً لكل سهم، للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة، وتوزيع أسهم منحة للمساهمين بنسبة 10٪ من رأس المال، للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم.

انخفاض حصة هذا الدخل لتصل إلى حوالي 62٪ من إجمالي الدخل للعام 2014 مقارنة بنسبة 70٪ لعام 2009.

وتحقق العمليات الدولية الآن تنوعا جغرافيا ظاهرا للعيان والذي يؤثر ايجابيا على الربحية وجودة الأصول. تحقق هذه العمليات الآن حوالي 62٪ من إجمالي الدخل التشغيلي (43٪ لعام 2013).

2. استمرار زيادة مخاطر الأصول للبنك بسبب الانكشافات المورثة:

تبين بطاقة تسجيل درجات التصنيف المستخدمة من قبل «موديز» أن بيت التمويل الكويتي قد اظهر ضعفا متواصلا في جودة الأصول مقارنة بأقرانه المحليين والعالميين، كما أن التمويل غير المنتظم للبنك (نسبة التمويل غير المنتظم/ القروض غير المنتظمة) قد زاد ليصل حوالي 11,4٪ كما في مارس 2014 مقارنة بنسبة 9,9٪ كما في ديسمبر 2013، كما أن السبب في ضعف جودة الأصول يعود إلى ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة في شريحتين رئيسيتين وهما العقار والمؤسسات المالية (حوالي 9٪ من سجل التمويل) والذي سجل معدلات عالية جدا تبلغ 35٪ و52٪ على التوالي حيث حققا معا حوالي 43٪ من إجمالي التمويل غير المنتظم، كما أن الزيادة الأخيرة في نسبة التمويل غير المنتظم قد نتجت بشكل كبير عن المراجعة الحصيفة لحفظة التمويل والتي تم القيام بها عام 2013، جزء من عملية إعادة الهيكلة الشاملة التي نتج عنها إعادة تصنيف بعض الاكتشاف على أنها منخفضة. 3 - ازدياد مستويات الرسملة والسولة:

ذكرت وكالة أ.إ.إ. مقاييس الرسملة في البنك تشهد تحسنا ملحوظا وتعتبر قوية مقارنة بالأقران المحليين والعالميين. وأدت زيادة رأس المال خلال 2013 (الزيادة في رأس المال المحرص به بنسبة 20٪ من خلال حقوق الإصدار) قد أدت بشكل كبير إلى زيادة نسبة الأسهم العادية الممولة للبنك/ الأصول المرجحة بالمخاطر لتصل إلى 13,1٪ كما في ديسمبر 2013 مقارنة بنسبة

انخفاض حصة هذا الدخل لتصل إلى حوالي 62٪ من إجمالي الدخل للعام 2014 مقارنة بنسبة 70٪ لعام 2009.

وتحقق العمليات الدولية الآن تنوعا جغرافيا ظاهرا للعيان والذي يؤثر ايجابيا على الربحية وجودة الأصول. تحقق هذه العمليات الآن حوالي 62٪ من إجمالي الدخل التشغيلي (43٪ لعام 2013).

2. استمرار زيادة مخاطر الأصول للبنك بسبب الانكشافات المورثة:

تبين بطاقة تسجيل درجات التصنيف المستخدمة من قبل «موديز» أن بيت التمويل الكويتي قد اظهر ضعفا متواصلا في جودة الأصول مقارنة بأقرانه المحليين والعالميين، كما أن التمويل غير المنتظم للبنك (نسبة التمويل غير المنتظم/ القروض غير المنتظمة) قد زاد ليصل حوالي 11,4٪ كما في مارس 2014 مقارنة بنسبة 9,9٪ كما في ديسمبر 2013، كما أن السبب في ضعف جودة الأصول يعود إلى ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة في شريحتين رئيسيتين وهما العقار والمؤسسات المالية (حوالي 9٪ من سجل التمويل) والذي سجل معدلات عالية جدا تبلغ 35٪ و52٪ على التوالي حيث حققا معا حوالي 43٪ من إجمالي التمويل غير المنتظم، كما أن الزيادة الأخيرة في نسبة التمويل غير المنتظم قد نتجت بشكل كبير عن المراجعة الحصيفة لحفظة التمويل والتي تم القيام بها عام 2013، جزء من عملية إعادة الهيكلة الشاملة التي نتج عنها إعادة تصنيف بعض الاكتشاف على أنها منخفضة. 3 - ازدياد مستويات الرسملة والسولة:

ذكرت وكالة أ.إ.إ. مقاييس الرسملة في البنك تشهد تحسنا ملحوظا وتعتبر قوية مقارنة بالأقران المحليين والعالميين. وأدت زيادة رأس المال خلال 2013 (الزيادة في رأس المال المحرص به بنسبة 20٪ من خلال حقوق الإصدار) قد أدت بشكل كبير إلى زيادة نسبة الأسهم العادية الممولة للبنك/ الأصول المرجحة بالمخاطر لتصل إلى 13,1٪ كما في ديسمبر 2013 مقارنة بنسبة



«موديز» تؤكد تقييم الملاءة المالية لـ «بيتك» عند b1

4- المشاكل الناتجة عن أو الإخفاق في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة.

اعتبارات التصنيف التفصيلية

أوضحت «موديز» أن اعتبارات التصنيف التفصيلية تعود إلى مجموعة من العوامل هي كالتالي:

- 1- قوة وتنوع حقوق الامتياز الإسلامي تدعم الربحية وجودة الأصول:
- 2- يتمتع بيت التمويل الكويتي بحقوق امتياز قوية للأفراد نظرا لدوره الريادي كأول مزود للمنتجات المالية الإسلامية في الكويت بالإضافة إلى امتلاكه حصة تزيد على 20٪ من إجمالي أصول النظام المصرفي المحلي في الكويت، على الرغم من الاستقرار الذي أظهرته حقوق الامتياز في الماضي إلا أنها تواجه منافسة شديدة حاليا من الوافدين الجدد للسوق، كما أن حقوق الامتياز المحلية القوية ما زالت تدعم دخل التمويل الرئيسي وتعتبر أساسا ثابتا ومتينا لجودة الأرباح التي تحققها المؤسسة (646 مليون دينار لعام 2014) مقارنة بمبلغ «570 مليون دينار للعامين 2013 و2012»، وذلك على الرغم من

المورثة ومستويات الرسملة والسيولة القوية والاعتماد المحفوظ على دخل الاستثمار المتقلب نسبيا واستمرار تنفيذ ممارسات إعادة الهيكلة لمعالجة المشاكل المورثة، وأخيرا احتمالية عالية للغاية للحصول على دعم نظامي من السلطات الكويتية.

النظرة المستقبلية

تطرقت «موديز» في تقريرها إلى النظرة المستقبلية للتصنيفات حيث كشفت أن جميع التصنيفات المخصصة لبيت التمويل الكويتي تحمل نظرة مستقبلية سلبية. وفقا للنظرة المستقبلية السلبية فإن وكالة موديز لا تتوقع حدوث أي ضغوط تصاعدية على تصنيفات بيت التمويل الكويتي على المدى القريب، ويمكن أن تنتج الضغوط التنزالية على تصنيفات بيت التمويل الكويتي بسبب اثنين أو أكثر من الأمور التالية:

- 1- زيادة التراجع في مقاييس جودة الأصول.
- 2- ضعف حقوق الامتياز
- 3- ضعف مركز رأس المال.

## هيكل إداري أكثر سلاسة للبنك عقب تنفيذ خطة إعادة الهيكلة.. ومعرفة أكبر للمخاطر التشغيلية والائتمانية



أصدرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني التقرير النهائي للرأي الائتماني عن بيت التمويل الكويتي (بيتك). أكدت الوكالة على «تصنيف الودائع المحلية والمالية عند b1-P، وتقييم الملاءة المالية عند b1 وتصنيف الملاءة المالية المعدل عند b1 ومع البقاء على نظرة مستقبلية سلبية». وذكر «بيتك» على بيان نشر على موقع البورصة أمس أنه لمالي نتيجة لتحديث التصنيف من قبل وكالة «موديز»، مبينا أن موديز تخصص تصنيفا من الفئة A1 للودائع طويلة الأجل لبيت التمويل الكويتي الذي يعتبر من أكبر البنوك الكويتية، كما أن تصنيف الودائع بالفئة A1 مبني على أساس تقييم الملاءة المالية المستقلة للبنك عند b1 ورأينا وجود احتمال كبير جدا لتوفير الدعم النظامي إذا دعت الحاجة، وقالت «موديز» أن تقييم الملاءة المالية لبيت التمويل الكويتي يعكس قوة العلامة التجارية الإسلامية والمركز الريادي القوي في السوق بالإضافة إلى التنوع الجغرافي الجيد وضعف جودة أصول البنك مدفوعة بالانكشافات السابقة ومستويات الرسملة القوية والاعتماد المحفوظ على دخل الاستثمار المتقلب نسبي والتنفيذ المستمر لخطة إعادة الهيكلة لمعالجة المشاكل السابقة.

وأشارت إلى أن تصنيفات البنك مدفوعة بالتصنيف الرئيسي حيث يأخذ سجل التصنيف الرئيسي للبنك (متوسط +) في الاعتبار عمليات البنك في الكويت (قوي -) وتركيا (متوسط) وماليزيا (قوي-) والبحرين (متوسط-). مبيّنة أن «بيتك» يعمل بشكل رئيسي في الكويت (حوالي 65٪ من إجمالي قاعدة الأصول) ويستفيد من الوضع الاقتصادي الجيد في البلاد. وبيّنت الوكالة فيما يخص محركات التصنيف أن تصنيف البنك (متوسط +) يساند تصنيف البنك، وقوة وتنوع حقوق الامتياز الإسلامي تساند الربحية وجودة الأصول واستمرار ضعف جودة أصول البنك المدفوعة بالانكشافات